اسم المصدر: الوطن السعودية / ملحق خاص
التاريـــخ: 10-06-2010 رقم العـدد: 0 رقم الصفحة: 23 مسلسـل: 50 رقم القصاصة: 1

خمس سنوات من الإصلاحات

# هل سيدرك المواطن السعودي المخطط الهندسي الأزرق لاقتصاد عام ٢٠٢٥؟

التحول إلى اقتصاد يعتمد على المعرفة لمواجهة تحديات تنويع مصادر الدخل وتطوير رأس المال البشري

اسم المصدر: الوطن السعودية / ملحق خاص

التاريخ: 10-06-2010 رقم العدد: 0 رقم الصفحة: 23 مسلسل: 50 رقم القصاصة: 2

جدة: وائل مهدي

قد لا يحس المواطن البسيط الذي يعيش في ٢٠١٠ بحجم الإصلاحات الاقتصادية الهائلة التي اتخذها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز منذ توليه الحكم في صيف عام ٢٠٠٥ لأن غالبية المواطنين البسطاء تكون وعيهم الاقتصادي قبل أن تدخل المملكة في عهد الإصلاحات السريعة التي تثبتها الأرقام اليوم بشدة.

ولكن المواطن البسيط الذي سيعيش حتى عام ٢٠٢٥ والذي بدأ وعيه الاقتصادي بالتكون خلال هذه الفترة سيدرك حجم وأهمية الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة بدعم مباشر وقوي من الملك عبدالله الذي رسم مخططاً أزرق (Blue Print) نموذجياً لما سيكون عليه الاقتصاد السعودي بعد عشرين سنة من توليه الحكم.

وأبرز ما يميز هذا الاقتصاد الجديد "اقتصاد ٢٠٢٥" هو اعتماده على المعرفة لمواجهة تحديين رئيسيين أولهما هو تنويع مصادر الدخل بعيداً عن النفط بصورة كافية لتوفير وظائف للسكان الذي ينمون بصورة مائلة تتجاوز ٢,٥٪ سنوياً. أما الثاني فهو تطوير الرأسمال البشري للمملكة ليلعب دوراً أكبر في تحقيق النمو الاقتصادي المتوقع بعيداً عن النفط. وتمكنت المملكة في السنوات الخمس الأخيرة التي قاد فيها الملك عبدالله دفة الحكم من تطبيق العديد من الإصلاحات التي أزاحت العديد من العبء على كاهل الدولة والمواطن من أهمها ما يلي:

## تخفيض الدين العام

قد يبدو اقتصاد أي دولة لغير المختصين آلة ضخمة معقدة لا يمكن فهمها، إلا أنه في الحقيقة أمر في غاية البساطة من ناحية المبدأ، فالحكومة حالها حال أي شركة أو مؤسسة تجارية تدير اقتصادها على أساس واحد ثابت وهو زيادة دخلها مع التحكم في مصروفاتها.

وقد ينقص الدخل وتزيد المصروفات أو تزيد وهنا تضطر كل الحكومات بلا استثناء أن تقترض. وعندما تسلم الملك عبدالله حكم البلاد في عام ٢٠٠٥ كان الدين العام المحلي يبلغ ٤٦٠ مليار ريال أي ما يعادل نسبة ٣٨,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنة، وساهمت السياسة الرشيدة للإنفاق الحكومي في السنوات الأربع الماضية في الاستمرار في خفض حجم هذا الدين ليصل إلى ٢٣٥ مليار ريال في عام ٢٠٠٨ أي ما نسبته ١٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام.

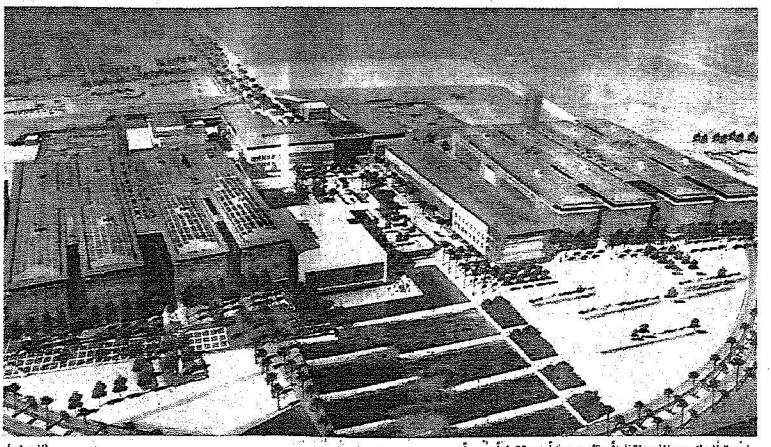

جامعة الملك عبدالله ينتظر أن تلعب دوراً مستقبلياً مهماً (الوطن)

## بناء الاحتياطات

ولعل من أهم الإصلاحات التي شهدها عصر الملك عبدالله هو بناء الاحتياطات الخارجية الضخمة والتي ساعدت المملكة على تخطي الأزمة المالية العالمية. ففي عام ٢٠٠٤ قبل أن يتولى الملك عبدالله الحكم كان احتياطي المملكة الخارجي الذي يتوفر في صورة أصول لمؤسسة النقد العربي السعودي (ساما)، يقف عند ٣٢٤ مليار ريال، وتضاعف هذا الرقم بنحو خمسة أضعاف ليصل إلى ١,٦٦ تريليون ريال حتى شهر أبريل الماضي وأصبح هذا الاحتياطي يشكل سبعة أضعاف الدين العام المحلي على الدولة.

وسيساهم بناء الاحتياطات الأجنبية في تحقيق استقرار اقتصادي إذ بمقدور المملكة بأن تسد أي عجز مستقبلي في ميزانيتها من خلال هذه الاحتياطات كما أنها بإمكانها سد العجز في تمويل المشروعات من قبل المصارف الخاصة كما تفعله الآن الدولة بعد أن أحجمت العديد من المصارف تمويل مشاريع البنية التحتية.

## تنويع مصادر الدخل

تمكنت المملكة طيلة العقود الماضية من زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة إذ ارتفعت مساهمة تلك القطاعات من ٥١,٢٪ في عام ١٩٦٩ إلى ٧٢,٨٪ في عام ٢٠٠٨، ليصبح بذلك الاعتماد على النفط لا يشكل سوى أقل من الثلث.

وتسعى المملكة الآن إلى أن يكون الاقتصاد السعودي الذي ارتبط اسمه بالنفط طيلة عقود أن يتحول إلى اقتصاد متنوع بحلول عام ٢٠٢٥ لا يساهم فيه النفط سوى بالجزء اليسير والضروري ومن هنا تبنت الدولة الاستراتيجية الوطنية للصناعة والتي تهدف إلى مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي بنحو ٣ أضعاف ليساهم في ما لا يقل عن ٢٠٪ من الناتج الإجمالي للدولة بحلول نهاية ٢٠٢٠. وإلى جانب الصناعة من المفترض أن تلعب الخدمات دوراً كبيراً في تنمية الاقتصاد السعودي إضافة إلى الصناعات المعرفية التي ستوفر لها المدن الاقتصادية الجديدة مناخاً مناسباً يساعد على نموها واستقطابها.

## جذب الاستثمارات الأجنبية

المملكة تمتلك ثروات طبيعية ضخمة تحتاج إلى تطوير وإلى تمويل لهذا التطوير.

ومن ناحية التمويل فإن الحكومة لديها ما يكفي من المال

اسم المصدر: الوطن السعودية / ملحق خاص

التاريخ: 10-06-2010 رقم العدد: 0 رقم الصفحة: 23 مسلسل: 50 رقم القصاصة: 3

لتمويل تطوير هذه الثروات. ولكن هذا ليس ما ينبغي فعله إذ إن على الدولة أن تسمح للشركات الأجنبية صاحبة الخبرة والتقنية والفوائض المالية أن تأتي وتقوم بهذا الدور الذي لا تجيده الحكومات أيا كان حجمها.

والمملكة منذ بداياتها وهي تعتمد على الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في تطوير اقتصادها، وزاد هذا الدور كثيراً بفضل خطط الملك عبدالله الطموحة لزيادة الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة والتي كان من أبرزها تطبيق خطة لزيادة تنافسية الاقتصاد السعودي ليكون من بين أكثر ١٠ اقتصاديات على مستوى العالم جاذبية للاستثمار.

كما ساهم كل من الخطة التي تبناها الملك لإنشاء أربع مدن اقتصادية تكون عامل جذب خاصا للمستثمرين الأجانب لتطوير صناعات بعيدة عن النفط إضافة إلى فتح سوق الأسهم أمام المستثمرين الأجانب إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة.

وعندما تولى الملك عبدالله الحكم في عام ٢٠٠٥ بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى المملكة نحو ١٢ مليار دولار قفزت في السنوات التالية لتصل إلى ٣٨,٢ مليار دولار حتى نهاية عام ٢٠٠٨، بحسب ما أظهرته إحصاءات منظمة "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية" وهي الجهة التي تراقب تحرك الاستثمارات على مستوى العالم.

## المحافظة على الموارد الطبيعية

استهلكت المملكة ما يقارب من ١٠٠ مليون برميل من النفط الخام في العام الماضي لإنتاج الكهرباء، إضافة إلى ما تستهلكه من غاز طبيعي إذ يشكل الغاز نصف الوقود المستخدم لتوليد الكهرباء في المملكة.

وبحسب توقعات هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج في المملكة فإنها تستهدف توفير طاقة تصل إلى ١٢٠ ألف ميغاوات بحلول العام ٢٠٣٢، أي ما يتطلب استثمارات ضخمة للغاية، ونحو ٩٠٠ مليون برميل من النفط المكافئ سنوياً، لتشغيل محطات الكهرباء المستقبلية والقائمة.

ولأن الحكومة تعي أن كل برميل من النفط يتم استهلاكه لتوليد الكهرباء محلياً هو رصيد ناقص من ثروة الأجيال القادمة من هذا النفط الذي لن يدوم للأبد. فقد أطلق الملك عبدالله مشروعاً لإنتاج الكهرباء من الطاقة النووية لتدخل المملكة عصراً جديداً من الإنتاج الكهربائي.

كما دعم الملك عبدالله قيام جامعة الملك عبدالله للعلوم والتكنولوجيا والتي ستلعب دوراً رئيساً في الاستفادة من الطاقات المتجددة في المملكة مثل الشمس والهواء وغيرها في تحويلها إلى طاقة كهربائية وبذلك تكون المملكة قد وضعت أول الخطوات لتحقيق تنمية مستدامة بدون إهدار مواردها الطبيعية المستقبلية.

لقد وضع الملك عبدالله مخططاً هندسياً أزرق بلغة المهندسين للاقتصاد السعودي حتى عام ٢٠٢٥ لضمان استمرار رفاهية المواطن ونمو هذا البلد وتنميته ولكن السؤال الذي يحتاج إلى إجابة من كل عواطن ومسؤول هنا هو هل يدرك المواطن البسيط حجم هذه الإصلاحات لكي يشارك الملك في نظرته الإيجابية للمستقبل أم سينتظر حتى عام ٢٠٢٥ ليراها بعينه ويعيش في تخوف من المستقبل حتى تلك السنة؟